مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين العامل الخارجي واستقلالية صناعة القرار في العراق
اسم الكاتب: د. مالك دحام متعب الجميلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7880
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v3iprivate issue.244

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

جدلية العلاقة بين العامل الخارجي واستقلالية صناعة القرار في العراق

"The Dialectic of the Relationship Between the External Factor and The Independence of Decision-Making in Iraq"

د. مالك دحام متعب الجميلي *
جامعة المشرق / كلية القانون

Malik Dahham Meta'ab AL-Jumaily
AL-Mashreq University \ College of Law

Article info.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 7. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- The External Interference
- The Iraqi Decision Maker
- The Iraqi Political Program
- The Iraqi Economy
- The Political Parties in Iraq

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract:"External factors have a great impact on the history and activities of nations and building their foundations in the various civilized roles, and these factors have varied, including religious factors and other political or economic ones or they may be social or ethnic. The decision and non-interference by any party with the sovereignty of the state or pressure on the decision-makers in it.

Accordingly, a relationship emerged that took two directions, the first of which is that there is an inverse (negative) relationship between the external factors driving the influence on the Iraqi decision-maker. This was reflected in the continuing state of political, security, economic and social instability in Iraq and had a negative impact on building the foundations of Iraq's own strength while it was The second trend: The existence of a direct (positive) relationship between the continuation of the state of imbalance in all aspects of life, the recovery of economies, the construction of a strategy, and the direct and indirect hegemony of some neighboring regional and international countries over Iraq, in addition to exceeding the limits of sovereignty to extend natural resources of all kinds.

*Corresponding Author: Malik Dahham Meta'ab AL-Jumaily, E-Mail: malik.dahham@uom.edu.iq, Tel:xxx , Affiliation: AL-Mashreq University \ College of Law

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 7 حزيران/2023
-النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- العوامل الخارجية
- صناع القرار العراقي
- النظام السياسي العراقي
- الإقتصاد العراقي
- الأحزاب السياسية في العراق

الخلاصة : للعوامل الخارجية بالغ الأثر في تاريخ الأمم ونشاطها وبناء مرتكزاتها الأساس في مختلف الأدوار الحضارية، وقد تنوعت هذه العوامل فمنها عوامل دينية وأخرى سياسية او اقتصادية او قد تكون اجتماعية او عرقية، ولا ضير ولا حرج في الاخذ بأي منها من أي جهة كانت مع الاحتفاظ باستقلالية اتخاذ القرار وعدم التدخل من أي طرف بسيادة الدولة او الضغط على صنّاع القرار فيها.

بناءً على ذلك ظهرت علاقة أخذت اتجاهين أولهما: أن هناك علاقة عكسية (سالبة) ما بين العوامل الخارجية الدافعة للتأثير على صانع القرار العراقي انعكس ذلك على استمرار حالة الا استقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي للعراق وكان له الأثر السلبي على بناء مرتكزات قوة العراق الذاتية فيما كان الاتجاه الثاني : وجود علاقة طردية (موجبة) بين استمرار حالة الاختلال في كل جوانب الحياة وانتعاش اقتصاديات وبناء استراتيجية وهيمنة مباشرة وغير مباشرة لبعض دول الجوار الإقليمي والدولي على العراق، فضلا عن تجاوز حدود السيادية لتطول الثروات الطبيعية بأنواعها كافة، دونما اعتبار للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية .

المقدمة:

للعوامل الخارجية بالغ الأثر في تاريخ الأمم ونشاطها وبناء مرتكزاتها الأساس في مختلف الأدوار الحضارية، وقد تنوعت هذه العوامل فمنها عوامل دينية وأخرى سياسية او اقتصادية او قد تكون اجتماعية او عرقية، ولا ضير ولا حرج في الاخذ بأي منها من أي جهة كانت مع الاحتفاظ باستقلالية اتخاذ القرار وعدم التدخل من أي طرف بسيادة الدولة او الضغط على صنّاع القرار فيها.

لكن ما تم تشخيصه بخاصة في الحقبة الأخيرة ان العوامل الخارجية باتت المتحكم الأساس والرئيس في اغلب الدول العربية بخاصة الدول القوية أو الصفوة منها، وانعكس تأثيرها على نوع الحكومة وبرنامجها السياسي الذي أثر على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونزع من الحكومة هيبتها واستقلالية اتخاذ القرار ومن الشعب طموحه في بناء غد مشرق خالٍ من التدخلات الأجنبية.

ولما كانت عملية صنع القرار الخارجي تشغل موقعاً متميزاً وخاصاً في إطار العملية السياسة بعامة، والسياسة الخارجية بخاصة، فالحكم والسياسة مجموعة من القرارات القابلة للتعديل تبتغي بها الدولة تحقيق مصالحها وأهدافها القومية في المجال الخارجي في إطار محددات قوتها القومية، ومعطيات البيئة الدولية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وصناعة القرارات السيادية

لم يتفق الباحثون تحديد مفهوم واضح للسياسة الخارجية بسبب عدم وجود نظرية محددة لذلك فمنذ ظهور الدول القومية والعالم في تغير كبير في ميزان القوى وفي كل فترة يتغير مفهوم السياسة الخارجية بحسب خارطة القوى في العالم، لكن المهم في السياسة الخارجية دور صانع القرار ، فالسياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار وعليه فأن مفهوم السياسة الخارجية له ابعاد عدة فهي تلك السياسة التي يصوغها الأشخاص المخولون رسمياً باتخاذ القرارات الملزمة.وتتميز بعنصر الاختيار، بمعنى يتم اختيارها من قبل صانعي القرار.وتسعى لتحقيق اهداف إزاء وحدات خارجية.وبذلك هي ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، لكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة، أو التأقلم معها.

وعملية صنع القرار عملية مهمة في إطار السياسة الخارجية ذلك لان السياسة الخارجية ماهي ألا مجموعة او سلسة من القرارات المتخذة تجاه مواقف معينة [1] أي أن السياسة الخارجية ما هي إلى مجموعة من القرارات التي تنتهجها الدول في المجال الخارجي تجاه عدد من المواقف والقضايا المتصلة التي تعبر في النهاية عن مجمل توجه الدولة وأهدافها القومية. فالسياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم بها الدولة علاقاتها الخارجية مع غيرها من الدول وتحدد سلوكها في محيطها الخارجي[2]. اما اتخاذ القرار فيقصد التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة وكل القرا رات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب بها. وعملية اتخاذ القرار هي مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرا رات لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة[3]. إن عملية صنع القرار عملية معقدة، لها محددات كثيرة، كما أنها تنطوي على مراحل عدة، تتأثر في كل مرحلة من مراحلها بإدراك صناع القرار لطبيعة هذه القدوة، إذ تلعب العقائد والمدركات والعوامل النفسية دورا محوريا في هذه العملية. كما أنها تختلف باختلاف الموقف وإدراك صانع القرار لها.

---

(1) – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الثانية، 1998، ص، 473

(2) – علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945– 1982، ط 1، بيروت، مركز درا سات الوحدة العربية 1989، ص 23

(3) – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل 2001، ص 32

المطلب الأول: مراحل اتخاذ القرار

ان عملية اتخاذ القرار تعني وجود مشكلة أو حافز، يجعل صنّاع القرار يفكرون بهذه المشكلة واتخاذ قرار لحلها، لأنهم يرون أن هذه المشكلة تشكل خطرا على أهداف السياسة الخارجية للدول. ووجود الحافز يعني وجود ما يدعي للتحرك واتخاذ قرار معين في المجال الخارجي. والحافز هو عامل موضوعي وإدراك صانع القرار للحافز هو عنصر ذاتي، فليس المهم هو الحافز بقدر ما كيف يُدرك صانع القرار الحافز[1]. وهنا تقوم الدولة بجمع المعلومات المتصلة بالحافز وفي مرحلة تفسير المعلومات يتم الكشف عن الدلالات الكامنة وراء تلك المعلومات، وما تعينه بالنسبة للدولة ومصالحها، وصنّاع القرار فيها.

المطلب الأول: الجهات الفاعلة في صناعة القرار في السياسة الخارجية

تختلف أجهزة اتخاذ القرا را ت من دولة لأخرى، وتتعدد الجهات والعوامل المؤثرة في صنع القرار، بين داخلية وخارجية، موضوعية وإدراكية، فعلى مستوى البيئة الداخلية تختلف من نظام سياسي لآخر لكن دستور الدولة من يحدد الجهاز المسؤول عن السياسة الخارجية للدولة ، فالنظم الديمقراطية عادة ما تتعد فيها جهات صنع القرار بين أحزاب وجماعات ضغط ورأي عام ، في حين تكون الجهات الفاعلة في صنع القرار في الدول الغير ديمقراطية بيد رئيس الدولة وعدد قليل من المستشارين ، لكن توجد هناك أجهزة فرعية عدة داخل الدولة تشارك في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والأحزاب وجامعات الضغط، وتنظيمات السلطة التشريعية اذ يأتي القرار كمحصلة تفاعل لهذه النظم الفرعية وتتوقف مشاركة هذه النظم أو أي منها على طبيعة النظام السياسي، من ناحية وطبيعة الموقف الناشئ من ناحية أخرى. وبذلك فان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يعتمد على عدة عناصر رئيسة هي[2].

1- تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها

2- عملية البحث في البدائل واختيار البديل المناسب

3- العمل على تنفيذ هذا البديل أو الخيار

وعملية اتخاذ القرار تُعد من أهم العمليات التي تميز تشكيل السياسة الخارجية التي تعتبر سلسلة من القرارات المتلاحقة التي يتم اتخاذها لمواجهة المواقف السياسية المختلفة، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين عملية صنع القرار، وعملية إعداد القرار، فالأولى تُعد عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن

---

(1) – لمزيد من التفصيل ينظر:

Snyder, C. Richard, Bruk, W.H, Spain, Burton, Foreign Policy Decision Making, Op، Cit., p3

(2) – بطرس غالى بطرس وخير عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1984 ص 3

عدد محدود من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يُعالجها صانعوا القرار، أما الثانية فتعني وضع منهج للنشاط الإداري بغية تحقيق الأهداف الوطنية، بحيث يشمل هذا المنهج تحديداً زمنياً لتحقيق هذه الأهداف ويُعيَّن السبيل الذي يمكن من خلاله تحقيق هذه السياسة. ومفهوم الأزمة السياسية إلى حدوث تفاعل بين عدة دول بسبب المواجهة والتصادم بين المصالح والمعتقدات والبرامج، وتُعد موقف سياسي مفاجئ يُهدد الأهداف القومية من ناحية سياسية، كما يُتيح مدة زمنية محددة لاتخاذ القرار السياسي. **وبذلك هناك متغيرات داخلية** مكونة للبيئة الداخلية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار.

1. **النظام السياسي والاقتصادي:** يعد الاقتصادي من أهم مقومات الدولة والركيزة الاساس لموقعها الجيواستراتيجي ولبناء منظومة من العلاقات الخارجية تكسب الدول أثرا مهما في الوصول الى مصاف القوى الفاعلة اقليميا وعالميا. لكن في ذات الوقت يعد هذا العامل الدافع الاساس في ايجاد عوامل عدم الاستقرار داخل هذه العلاقة بسبب سعى هذه الدول الى تفعيل مكانتها الاقتصادية والسياسية على حساب الدول الاخرى وهو ما انعكس تأثيره على مجمل استقرار البيئة الاقليمية.

وقد شهدت نهايات القرن المنصرم ازدياد اً ملحوظاً في استخدام التفسيرات الاقتصادية وتحليلاتها للمشاكل السياسية ومن هنا تنبع أهمية أبعاد النظام السياسي من خلال المتغيرات الرئيسة التي تؤثر وتتأثر في عملية صنع القرار. إذ أن هشاشة وضعف القرارات السياسية المتخذة في معظم بلدان العالم الثالث ترتبط ارتباطاً شديداً بقوى الضغط الدولي أما الدول التي تكون قدرتها الاقتصادية ضعيفة، فان هذا الأمر يحد من حريتها في القدرة على اختيار البدائل التي تتلاءم مع مصلحتها القومية. ولهذا فإنها لا تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها الخارجية، بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف الأخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف للمشاركة في صنع قرارا ت هذه الدولة، وتحديد البدائل الواجب اختيارها وتتسيد الولايات المتحدة الامريكية المشهد وتؤثر بصورة مباشرة على صانع القرار فيما تقدمه من مساعدات اقتصادية مشروطة لخدمة مصالحها القومية.

2. الأحزاب السياسية: يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية، ويتوقف دور الحزب السياسي في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه هذا الحزب إذا يمكن القول إن الحزب الحاكم في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية التي يحكمها الحزب الواحد غالباً ما يكون تأثيره في السياسة الخارجية قوياً جداً، وهو الذي يلعب

الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفاقاً لعقيدة الحزب السياسية فإذا كان الحزب في قمة السلطة، فانه يختار من القرارات ما يتلائم مع أفكاره ومبادئه وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأحزاب تستخدم وسائل متعددة للتأثير، أو المشاركة في عملية اتخاذ القرار، فقد تسعى إلى كسب أكبر قطاع من الرأي العام، حول سياستها وبرنامجها، كما تحاول التحالف مع أحزاب أخرى لتحقيق هذا الهدف[1] . لكن العراق اختلف تماما عن كل النظم العالمية سواء اكانت اشتراكية ام ديمقراطية في هذا المجال اذ كان ولاء احزابه بالمطلق لدول الجوار وانتزعت هيبة الدولة من قبل تلك الأحزاب وأضحى العراق مثلا تتجنبه الدول بالأخذ بسياسته الخارجية فحتى الصومال تتجنب عرقنة صومالهم.

3. جماعات الضغط: هي منظمات تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، وهي على أنواع مختلفة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مهني[2] لكن تأثيرها محدود في التأثير على صانع القرار في العراق، وغالبا ما يكون ارتباطا خارجي وتضغط على صانعي القرارات في السلطة من اجل تحقيق أهدافها، وليس الوصول إلى الحكم.

4. **الرأي العام:**يعد الرأي العام أحد اهم العوامل المهمة بل والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي. فمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الرأي العام وصانعي القرارات يؤدي إلى خلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات الراي العام وقراراته وقرارات السلطة السياسية، الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وأحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سليمة من ناحية أخرى. ومن هنا يمكن القول إن الرأي العام يعد من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.

بناء على ذلك للرأي العام بالغ الأثر في عملية اتخاذ القرار الخارجي ويبرز هذا الأثر بشكل واضح في الأزمات والظروف غير العادية، التي يشعر فيها النظام السياسي بالتهديد الخارجي ففي هذه الحالة يبرز الرأي العام كقوة ضاغطة على الحكومة لتصحيح مسارات عملها في شتى اعمالها السياسة والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما نراه بجلاء واضح في يقوم به ثوار تشرين والتيار الصدري لتصحيح عمل الحكومة العراقية.

---

(1) – هاني الحديثي، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي– بغداد دار الرشيد، 1985، ص 29

(2) – إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1985، ص108

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على سياسة العراق الخارجية

هنالك العديد من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق حيال قضية معينة أو منطقة معينة، إذ تحدد هذه المتغيرات إمكانية العراق في العمل وحرية اتخاذ القرارات عند توافرها، وتسهم هذه المتغيرات في وضع الحدود التي ينصرف في نطاقها صنّاع القرار السياسي الخارجي في العراق، فلابد من الإلمام بتلك المتغيرات والثواب ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية العراقية في المحيط الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: التحديات الدولية

لقد اصبح العراق بعد غزوه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية ركن اساس من أركان السياسية الخارجية الأمريكية في المنطقة، فقد اضيف العراق الى منطقة الخليج العربي التابعة للنفوذ الحيوي للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لهذا فهو يمثل بالنسبة لها نقطة استراتيجية ونقطة انطلاق في أي سياسة تتخذها، إذ كانت السيطرة على العراق من أولويات الاستراتيجية الأمريكية ولذلك تم شن الحرب عليه لتحقيق أهداف متعددة أهمها خدمة الكيان الصهيوني والسيطرة على الثروات الطبيعية بخاصة النفطية كجزء من خطة شاملة للسيطرة على العالم العربي عقائدياً وسياسياً واقتصاديا كونها تشكل سلاحاً للتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم وباحتلال العراق سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على العراق وقراره السياسي وتم تحييد القدرة العراقية من خلال ربطه باتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 وأن بنود هذهِ الاتفاقية تحمل صيغة الوصاية على القرار السياسي العراقي والتحرك الخارجي لدولة العراق.

وقد استمرت انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأداء الدبلوماسي للسياسة الخارجية العراقية حتى بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق بموجب الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين العراق والولايات المتحدة.

اذ إن التغيرات التي حدث على المستوى الدولي من إعادة الهيكلة لبعض التكتلات، والمؤسسات والأحلاف او إقامة مؤسسات جديدة، أو التحولات من نظام متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية أو إلى قطب واحد، وصولا للمرحلة الحالية التي يعاني منها النظام الدولي من عدم الاستقرار بسبب فيروس كورونا والحرب الروسية الاوكرانية وما يسمى ب "الربيع العربي "التي كان لها بالغ الأثر على أمن الأنظمة العربية على المستوى الإقليمي والعالمي وفاقا لطبيعة استجابة كل دولة ، والتي تتنوع بسبب اختلافات الإيكولوجيا[1]

[6]– الإيكولوجيا السياسية" على أنها فحص المشاكل البيئية كتفاعل ظاهرتي" (Interaction Phenomenological) للعمليات البيو طبيعية، والحاجات البشرية، والنظم السياسية

السياسية لكل إقليم وكان لهذه الاحداث التأثير البيّن على الامن القوي العربي، ولا يخفى على احد ان انهيار الاتحاد السوفيتي 1990وحتى مطلع عام 2020 شهد العالم ثلاث تحولات عميقة في النظام الدولي تمثلت

الأولى بالتحول في هيكل النظام الدولي إذ انتقل النظام من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة ثم ظهور الصين لتنازع الولايات المتحدة الامريكية.

الثانية تتمثل في طبيعة النظام الدولي فلقد حدث تحول جذري في قائمة الاهتمامات العالمية المتركزة حول الأمن والاستراتيجية إلى قضايا النمو والتطور الاقتصادي، والبيئة والرفاهية والأقليات وحقوق الإنسان

الثالثة تمثلت في بنية المؤسسية للنظام فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين أو وظيفتها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[1].

انعكست هذه المتغيرات على دول العالم وكان للعراق السهم الأكبر في التدهور السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي بعدّه العنصر الفاعل والبلد القوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط من خلال المؤشرات الاتية[2]: –

– أن الغزو الأمريكي للعراق أنتج الكثير من الكوارث السياسية، والاجتماعية، والثقافية للتشكيلة العراقية بعد إن حول العراق ونسيجه الاجتماعي إلى مجموعة من السلطات تتحكم فيها الكتل السياسية النافذة
– افتقدت مسارات العملية السياسية إلى مرجعية عراقية، إذ أن هذهِ العملية منذ الغزو الأمريكي لم تكن قادرة على فرز مرجعيتها الوطنية، بل اعتمدت على الرؤية الأمريكية وأجندتها الشرق أوسطية.
– بناء شكل الدولة انطلاقاً من البنود الدستورية المتمركزة حول الصيغة الإقليمية للفدرالية المتناغمة والصيغة القومية، الأمر الذي يفتح الأبواب أمام تفكك الدولة العراقية بعد تحويلها إلى أقاليم شبه مستقلة
وانطلاقاً من ذلك فأن الصراع الدائر في العراق بين الكتل السياسية المتناحرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق هو صراع ذو طابع طائفي يستند إلى محاولة كل طائفة الانفراد بالسلطة السياسية وإعادة بناء مرتكزاتها الرئيسة وفاقا لتوجهاتها الحزبية، فكان من الطبيعي أن تواجه السياسة الخارجية العراقية لفترة ما مشكلة الضبابية في توجهاتها وضعف أدائها والتباس رؤية الاخرين حولها، وتعقد الوضع الداخلي والتباين الشديد

(1) – سالي نبيل، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص 25–27

(2) – تمارا كاظم الاسدي وآخرون، تحديات الهيمنة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بين (2003–2020)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ، 2020، ص39–40.

بين وجهات نظر الكتل والشخصيات السياسية إلى حد التقاطع العام فيما يتعلق باتجاهات بوصلة السياسة الخارجية[1] وبذلك فشل الأداء الدبلوماسي العراقي في حل الكثير من المشاكل الخارجية مع الكثير من الدول بسبب التلبد والغموض وانعكاس تقاسم السلطة على القرار السياسي الخارجي العراقي.

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية

من التحديات التي تواجه عمل السياسة الخارجية العراقية على صعيد العلاقات مع دول الجوار والمنطقة العربية، نجد تاريخ طويل من الخلافات والاشكاليات الأمنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول، ومن بين القيود في التعامل مع دول الجوار يمكن رصد قضايا كثيرة فمثلاً مع تركيا مشكلة الاكراد والتركمان والحدود والمياه، فضلاً عن وجود القوات التركية على الأراضي العراقية، لاسيّما بعد دخول داعش وتصاعد التصريحات السلبية بين الحكومتين العراقية والتركية.

اما العلاقات العراقية– الإيرانية فتشهده حالات مد وجزر جراء تدخل إيران في الشؤون العراقية ودعم بعض الكيانات مادياً وسياسياً فقد تنامى الدور الإيراني بشكل كبير في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وإزاء ذلك عمدت إيران إلى تحقيق أهدافها في العراق عن طريق اتباعها إستراتيجيات عدة تمثلت [2] بالتأثير على العملية السياسية العراقية بشكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لأطول فترة ممكنة لإبعاد الخطر عنها. وإقامة علاقات وطيدة مع مختلف القوى العراقية لضمان تأييدها في حالة اتخاذ أي سياسات عدائية أمريكية ضد ايران.

ومن ذلك الوقت استطاع المشروع الإيراني أن يكون هو الفاعل والمؤثر في العراق، عبر وكلائها الذين لجأوا لتكريس سلطتهم لخدمة المصالح الإيرانية ما بعد العام 2003، حتى اندلاع ثورة 25 تشرين 2019 التي شكلت تهديد حقيقي للنفوذ الإيراني ، فقد عبر الثوار من خلال شعاراتهم وأفعالهم عن رفضهم للتأثير الإيراني ،الأمر الذي جعل إيران أول الأطراف الإقليمية التي تتخذ مواقف عدائية تجاه ثورة 25 تشرين، تزامنت مع ما انتشر من أنباء حول تدخلات مباشرة من قبل إيران لإخماد الثورة لذلك مارست ايران ضغطاً شديداً على صانع القرار السياسي العراقي للقضاء على العناصر الفاعلة في احداث تشرين وقتل الكثير منهم في تلك الأحداث.

---

(1) – كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (44)، نيسان 2010، ص6–14.

(2) – عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق: صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة– مصر، 2007، ص132.

وبذلك فقد غاب على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي استعمال آليات جديدة تتناسب مع التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية العراقية ولم تستند الحكومة العراقية على الآليات السياسية لتفعيل دورها في المجال الخارجي اما الاليات الاقتصادية فقد كانت محدودة فلم تدعم مسألة التعاون وفق مبدأ المصلحة العراقية، ولم ينجح الجانب العراقي في تأطير سياسته الخارجية بأطر اقتصادية لتوسيع تعاونه الآني والمستقبلي مع دول الجوار الاقليمي.

ولم تتغير السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت بعد العام 2003 تغيراً كبيراً عما قبل الاحتلال، فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة فيما بينهم فيما يخص ملف التعويضات التي يقدمها العراق للكويت منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990 وحتى الآن، ومشاكل ترسيم الحدود التي ما زالت ملفات معلقة بين البلدين تثير الشكوك حول إمكانية تحسين السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، وما زالت المحاولات مستمرة للاتفاق حول ترسيم الحدود بين البلدين ومشاكل أخرى تحت الرماد قد تثار في أي لحظة.

بناء على ما تقدم فأن مجمل التهديدات والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه صانع القرار العراقي، يكون مصدرها معظم دول الجوار الجغرافي العربية وغير العربية، وبعض القوى الكبرى ذات المصالح الكونية، والتي لها مصالح غير محددة في منطقة الشرق الأوسط بعامة والخليج العربي بخاصة، والتي تدفعها للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بمختلف الأساليب والوسائل مباشرة أو بالوكالة.

ولعل من أبرز تلك التهديدات والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه العراق هي الآتي:

-مشاكل الحدود مع دول الجوار إذ أن معظم الدول المجاورة قد تجاوزت على الأراضي العراقية، مستغلةً انشغال العراق بحروبه قبل عام 2003، وبأزماته الداخلية والإرهاب الدولي. وهذا ملف خطير يُعد بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت من جهة أحد الأطراف المعنية، ومن المعروف أن المشكلات الحدودية هي أحد أسباب الحروب النظامية الرئيسة.

-تحكم دول الجوار الجغرافي تركيا وسوريا وإيران بالموارد المائية الواصلة إلى العراق كونه دولة مصب، بالتأثير على كميتها بما يضر بمصالحه، ويجعل هذا الملف ورقة ضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة، على الرغم من الحقوق المكتسبة التي يقرها العرف الدولي وقواعد القانون الدولي للعراق.

-تواجد القوات الأجنبية في العراق التي انقسم الفرقاء السياسيين بشأن استمرار تواجدها من عدمه فعلاً وحقيقةً، وقد تجسد هذا الانقسام في غياب 67 نائباً في مجلس النواب عن الجلسة التي حددت ماهيّة القوات الأجنبية، وعلى الرغم مما تقدم، فإن تواجد القوات الأجنبية في العراق يمثل تهديدا حالياً ومستقبلياً، قد يجعل منه ساحة صراع لأطراف إقليمية وعالمية، يكون فيها المتضرر الأكبر هو الشعب العراقي.

-بقايا خلايا الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي إذ أنه مازال هنالك جهات أجنبية تقوم بدعم الإرهاب وتنظيماته في العراق، من حيث التمويل، والتجنيد، والإيواء، بهدف منع العراق من إعادة بناء دولته وقدراته واستعادة موقعه ومكانته الدولية التي يستحقها في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ومن هذا المنطلق فأن الأداء الدبلوماسي العراقي وفق معطيات البيئة الإقليمية ليس له تأثير على الساحة الإقليمية سواء كان هذا الاداء باتجاه إدارة الازمات ام الوساطة وكليهما لم يحقق صانع القرار اي تقدم في التعامل مع البيئة الاقليمية، أو تغيير مسار التأثير الإقليمي على الحراك الداخلي.

المبحث الثالث: نتائج إقصاء العراق عن التأثير في المنطقة

لقد نتج عن ابعاد العراق واقصائه عن المنطقة العربية بخاصة والشرق الأوسط عامة نتائج سلبية تجلى ظهورها في تغيير الكثير من المفاهيم والسياسات تمثلت بالآتي: -

1- انهيار منظومة الامن القومي العربي:

تمثل ذلك في عجز الجامعة الدول العربية في أدائها الوظيفي المتمثل بالسياسات الدفاعية التي تبنتها الدول العربية خلال حروبها مع العدو الصهيوني فعلى الرغم من أن الميثاق قد احتوى على العديد من المبادئ والنصوص المتعلقة بأمن الدول العربية، إلا ان نقص الخبرات في قضايا الأمن في ذلك الوقت وانعدام المرجعيات تسببت في افتقار نصوص الأمن إلى الفاعلية والقدرات التنفيذية، إذ جاء ميثاق الجامعة العربية خاليا من أية نصوص حول التدابير المسموح باتخاذها لحماية الأمن القومي للأمة العربية وأقطارها .فقد تخلت الدول العربية عن فلسطين وقدس الاقداس ووقفت اغلب الدول العربية بالضد من حزب الله عند مقارعته الكيان الصهيوني !! وغابت تماما معاهدة الدفاع العربي المشترك لكنها ظهرت بكل تجلياتها عند دخول العراق الكويت

2- تدمير الموارد الطبيعية والاستحواذ على المتوفر منها والسيطرة على النفط:

ما من شك في أنّ النفط شكل منذ اكتشافه وحتى الآن أحد أهم أسباب الصراع في العالم، ولعل اجتياح العراق وتدمير مرتكزاته الحضارية وبنيته التحتية كان الدليل البيّن على ذلك، فغالبا ما كان العراق ندا قويا وخصما عنيدا وقوة لا يستهان بها لمخططات الولايات المتحدة الامريكية والغرب في الوصول الى هدفهم الاستراتيجي للاستحواذ على النفط انتاجا وتصديرا وتوزيعا، لذا أضحت الحرب ضرورة استراتيجية ملحة للسيطرة على الموارد الطبيعة بخاصة منابع النفط وهذا ما أكده المستشار الألماني (غير هارد شرودر) ، الذي أعلن صراحة وشاطره الرأي العديد من الأوربيون (بأن الهدف الأمريكي من الحرب هو إدارة الطاقة على امتداد العالم) ، كما أدلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (كولن باول)، بتصريحات تحتمل

أكثر من تأويل عندما أكد (بأن احتلال العراق سيتيح للولايات المتحدة الامريكية فرصة أعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها)[1] وشرعت الولايات المتحدة الامريكية والغرب بتلك الحرب ودمرت الدول النفطية الفاعلة الصانعة للقرار على الساحة الدولية ، وبذلك ضمن الغرب والولايات المتحدة الامريكية السيطرة على النفط ما يعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وبدلا من يكون النفط العربي مصدر قوة ومنعة للدول المنتجة أصبح مصدر خطر وسببا للتدخل المباشر وغير المباشر وتهديدا لسيادة تلك الدول وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها كما هو في الخليج العربي وجعل تلك المنطقة منطقة نفوذ تابعة للولايات المتحدة وخصصت لها قوة أسمتها قوات التدخل السريع او خوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المّادة الحيويّة، كما حصل للعراق وتدخل الجيش الأمريكي في احتلال العراق تحت ذرائع اثبتت الاحداث عدم صحتها ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي ولا بد من القول في هذا السياق المتصل بالبعد الجيوسياسي.

3-ظهور المتغير الإيراني بعده متغير فاعل ورئيس في التأثير على المنطقة

أنّ هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة، وما يجمع هذه الأزمات، بخاصة في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، وقد فشلت الولايات المتحدة في استراتيجية الاحتواء المزدوج وظهر الصراع الأميركي- الإيراني، الذي يختزل تناقضًا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي- الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيس لعقود عدة[2].

---

(1) – جيمس بيتراس، الحرب الامريكية على العراق، تدمير حضارة، مجلة المستقبل العربي، العدد 368، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 167-169

(2) - وحيد عبد المجيد، مقالة بعنوان "الصراع على الشرق الأوسط يتجاوز النزاع العربي الإسرائيلي ويحتويه"، منشورة في الموقع الإلكتروني "السعودية تحت المجهر" بتاريخ 2007/08/26، والترجمة منقولة عن جريدة الحياة
http://www.saudiinfocus.com/ar /forum/showthread.php?t=41117

4- تسارع الأنظمة العربية في التطبيع مع الكيان الصهيوني

لقد كان العراق السد المنيع والظهير القوي لدول المواجهة مع الكيان الصهيوني وغالبا ما حال دون انهيار الدول العربية في تقديم التنازلات ولعل ذلك كان سببا رئيسا من أسباب تدمير العراق واحتلاله فقد وقف العراق بالضد من توقيع اتفاقيات –كامب ديفيد– المشؤومة عام 1979 بين جمهورية مصر العربية والكيان الصهيوني التي سميت باتفاقيات (السلام)، ولم يرحب باتفاق أوسلو 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة مع الأردن في 1994، فقد ادرك العراق ان ابرام اتفاقيات استسلاميه عبثية لم تحقق للعرب أدنى متطلبات السلام. وبعدها بفترة تعددت خطوات الانهيار والتطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل الكثير من الأنظمة العربية تمثل ذلك في لقاءات وزيارات، وفتح سفارات، ومكاتب التجارة، ورحلات الطيران وغيرها الكثير وما كان ليحدث لو لم يكن العراق محتلا ومسيطر على صنّاع القرار فيه.

ان عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني تنطوي على مخاطر جمّة في مجالات الحياة المختلفة، تتمثل بالمخاطر السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، إذ إن التطبيع بمعناه الحقيقي يهدف إلى إعادة ترتيب الخارطة الجغرافية – السياسية – الاقتصادية والأمنية والثقافية في المنطقة على أسس جديدة تنسجم مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية ومع متطلبات الكيان الصهيوني وفق مشروع النظام الإقليمي الجديد، أو ما كان متداول ومطروح سابقاً مشروع "النظام الشرق أوسطي"، واعتبار كيان الاحتلال شريك اساس في المنطقة له النصيب الأوفر في الثروات النفطية والمائية، بعدّه العقل المبدع في مجمل المحافل السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والتكنولوجية.

وقد مثلت "خطة السلام العربية" أو "مبادرة السلام العربية" التي أطلقها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز انهيار في منظومة الدفاع العربي واستسلام واضح وعجز تام امام التعنت الصهيوني وقوته الغاشمة فيما رفض الكيان الصهيوني تلك المبادرة بالمطلق!

5- التدخل الدولي المباشر وغير المباشر وانتهاك سيادة الدول العربية:

لقد بات التدخل الأجنبي واضحا وجليا في انتهاك سيادة الدول الغربية وله مفاهيم عدة ولعل التدخل الإنساني من المفاهيم التي مثلت انتهاك السيادة للدول العربية وتنوعت هذه التدخلات بين دبلوماسية واقتصادية واستخدام الأداة العسكرية بشكل أساس وتوظيفها بدرجات مختلفة حسب الموقف الدولي الذي يستدعي التدخل وقد كان التدخل الدولي صارخا سواء اكان إقليميا او دوليا في الشؤون الداخلية للبلدان العربية سواءً اكان مباشرا او غير مباشر فنرى التدخل يكون مرة ثقافيا وأخرى اقتصادي وثالثا عسكريا وامنيا، علما ان الجمعية العامة تؤكد وفاقاً لميثاق الأمم المتحدة، أنه لا يحق لأية دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو

غير مباشر، ولأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى وعدم استعمال القوة ضد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية.[1]لكن التدخلات الخارجية وانتهاك سيادة الدول العربية كان واضحا في ليبيا والصومال وسوريا واسودان واليمن وقبل ذلك كله احتلال العراق.

6- تفتيت الدول العربية والشروع بتفعيل استراتيجية تقسيم الدول على أسس عرقية وطائفية.

لقد وجد الغرب ضالته المنشودة في تفعيل التفرقة وتقسيم الدول العربية على أسس عرقية وطائفية فبعد نجاحه في وأد وحدة الامة العربية بدأ العمل بمشروع تفتيت الدول العربية وقد عمل الغرب على تفعيل الطائفية على نحو متزايد بعدّها السمة المميزة في المنطقة، مبتدأً بالعراق ثم سوريا إلى البحرين واليمن وأصبحت الطائفية أكبر مصدر لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

(1) – لمزيد من التفصيل ينظر: ميثاق الأمم المتحدة

الخاتمة:

إن استراتيجية بناء السياسة الخارجية لاي بلد والتخطيط لها هو عمل محوري ومهم لاي دولة ولابد ان تكون تلك السياسة محكومة بدواعي المصلحة الوطنية والحرص على تأمين السيادة الوطنية واستقلالية صنع القرار والحفاظ على الحدود وتنمية الاقتصاد والحفاظ على الامن والاستقرار لكن ما يميز السياسة الخارجية العراقية بخاصة الفترة الأخيرة عدم الوضوح في الرؤية والتوجه وعدم تبلور سياسة ثابتة ومحددة وان الأداء الدبلوماسي العراقي اثرت فيه العديد من متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية والأزمات التي واجهها العراق ويغلب على السلوك السياسي الخارجي القرار الفردي، والسيطرة الخارجية على مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية. ولعل الفاعل الأساس في سياسة العراق الخارجية هي الأحزاب الطائفية المتنفذة وهم السبب الرئيس للاضطرابات والاشكاليات التي حددت وقيدت سياسة العراق الخارجية وافقدتها لرؤيا واضحة ومتماسكة فضلا عن معانات السياسة الخارجية العراقية من خلل في البيئة الداخلية التي تعد عنصراً رئيساً لأي سياسة خارجية فعالة. فضلاً عن وجود محددات العمل السياسي الخارجي، وفي مقدمتها اختلالات الواقع السياسي وتعدد مصادر القرار والاوضاع الاقتصادية المتردية ووجود الاحتلال وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية .وان عدم الاستقرار السياسي الذي يعيشه العراق ينعكس سلبا على الاداء السياسي في مختلف المجالات وليست السياسة الخارجية بمنأى عن ذلك الاضطراب.

Conclusion:

The strategy of building and planning the foreign policy of any country is a pivotal and important work for any country and that policy must be governed by reasons of national interest and keenness to secure national sovereignty and independence of decision-making, maintain borders, develop the economy and maintain security and stability. But what distinguishes the Iraqi foreign policy especially in the recent period is the lack of clarity in the vision and direction; the lack of crystallization of a fixed and specific policy. And that the Iraqi diplomatic performance was affected by many variables of the internal, regional and international environment and the crises that Iraq has faced.

Foreign political behavior is dominated by individual decision and external control over the institutions of making and implementing Iraqi foreign policy. Perhaps the main actor in Iraq's foreign policy are the influential sectarian parties as they are the main cause of the disturbances and problems that defined and restricted Iraq's foreign policy and made it lose a clear and coherent vision as well as the suffering of Iraqi foreign policy from a defect in the internal environment; which is a key element for any effective foreign policy.

In addition to the presence of determinants of external political action. Foremost of which are the imbalances of the political reality, the multiplicity of decision-making sources, the deteriorating economic conditions, the existence of the occupation and the interference of neighboring countries in its internal affairs. And that the political instability that Iraq is experiencing negatively, reflects on the political performance in various fields, and foreign policy is not immune from that turmoil.

المصادر العربية :

1. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الثانية، 1998
2. علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945– 1982، ط 1، بيروت، مركز د را سات الوحدة العربية 1989
3. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل 2001
4. Snyder, C. Richard, Bruk, W.H, Spain, Burton, Foreign Policy Decision Making, Op، Cit., p3
5. بطرس غالى بطرس وخير عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1984
6. هاني الحديثي، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي– بغداد دار الرشيد، 1985
7. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1985
8. سالي نبيل، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2017
9. تمارا كاظم الاسدي وآخرون، تحديات الهيمنة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق ما بين (2003–2020)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2020
10. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (44)، نيسان 2010
11. عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق: صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ، 2007
12. جيمس بيتراس، الحرب الامريكية على العراق، تدمير حضارة، مجلة المستقبل العربي، العدد 368، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
13. وحيد عبد المجيد، مقالة بعنوان "الصراع على الشرق الأوسط يتجاوز النزاع العربي الإسرائيلي ويحتويه"، منشورة في الموقع الإلكتروني "السعودية تحت المجهر" بتاريخ 2007/08/26، والترجمة منقولة عن جريدة الحياة :
http://www.saudiinfocus.com/ar /forum/showthread.php?t=41117
14. ميثاق الأمم المتحدة

References:

1. Mohamed El-Sayed Selim, Foreign Policy Analysis, Nahdat Misr Library, second edition, 1998
2. Ali El-Din Hilal, America and Arab Unity 1945-1982, 1st Edition, Beirut, Dr. Sat Center for Arab Unity 1989
3. Mohamed El-Sayed Selim, Foreign Policy Analysis, Beirut: Dar Al-Jeel 2001
4. Snyder, C. Richard, Bruk, W.H, Spain, Burton, Foreign Policy Decision Making, Op, Cit., p3
5. Boutros-Ghali Boutros and Khair Issa, Introduction to Politics, Cairo: The Anglo-Egyptian Bookshop, 1984
6. Hani Al-Hadithi, On the Process of Foreign Political Decision-Making - Baghdad Dar Al-Rasheed, 1985
7. Ismail Sabri Makled, Theories of International Politics, A Comparative Analytical Study, Kuwait University, 1985
8. Sally Nabil, Sino-American Relations and the Impact of Transformation in the International System, Cairo, Al-Arabi for Publishing and Distribution, 2017
9. Tamara Kazem Al-Asadi and others, Challenges of Hegemony: American Foreign Policy towards Iraq between (2003-2020), Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2020
10. Kawthar Abbas Al-Rubaie, Iraq's Foreign Policy between Constraints and Opportunities, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue (44), April 2010
11. Abdel-Karim Al-Aloji, Iran and Iraq: Border Conflict or Existence, Al-Dar Al-Thaqafa for Publishing, Cairo-Egypt, 2007
12. James Petras, The American War on Iraq, Destroying Civilization, Arab Future Magazine, Issue 368, Center for Arab Unity Studies, 2009
13. Waheed Abdul Majeed, an article entitled "The Conflict over the Middle East Goes Beyond and Contains the Arab-Israeli Conflict," published on the "Saudi Arabia Focus" website on 08/26/2007, and the translation was taken from Al-Hayat newspaper: http://www.saudiinfocus.com/en/forum/showthread.php?t=41117
14. Charter of the United Nations